مقياس المحاسبة العامة

ماهية المؤسسة الاقتصادية :

قبل التطرق الى المفهوم الشمولي للمؤسسة الاقتصادية يتطلب معرفة العناصر الاساسية المكونة لنظام المؤسسة التي يتم حصرها في :

1. الموارد المادية : و هي الوسائل المستخدمة في العملية الانتاجية من الالات و المباني و عدة مواد اولية بما فيها تلك التي تزودنا بها الطبيعة.
2. الموارد البشرية : و هي تلك الموارد المتمثلة في الطاقة العضلية و الذهنية لعمال المؤسسة و المصنفة لثلاث طبقات : المسيرون ، الاطارات ، العمال البسطاء.
3. الموارد المالية: و هي تلك الاموال التي تكتسبها المؤسسة من طرف الشركاء أو نتيجة النشاط الذي تقوم به.

تعريف المؤسسة الاقتصادية :

1. المؤسسة الاقتصادية منظمة تختص في انتاج ، تبديل ، و توزيع السلع و تحتوي على امكانيات ، مادية ، مالية ، بشرية بحيث تعمل من اجل تحقيق الهدف الذي انشات من اجله .
2. المؤسسة الاقتصادية هي جميع المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا هدفها توفير الانتاج بغرض التسويق ، وهي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المسؤوليات ويمكن ان تعرف بانها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية ، المادية و المالية اللازمة للانتاج الاقتصادي ، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة و هذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني ، الذي توجد فيه و تبعا لحجم و نوع النشاط .
3. هي مجموعة عناصر الانتاج البشرية و المالية تستخدم و تسير بهدف انتاج المواد ، السلع و الخدمات كذلك بيعها وتوزيعها و كل ذلك بكيفية فعالة تضمنها مراقبة التسيير بواسطة وسائلها المختلفة كتسيير الميزانية، تقنية المحاسبة التحليلية.
4. هي الوحدة التي تتجمع فيها الموارد البشرية اللازمة للانتاج الاقتصادي عن طريق ممارسة النشاط الانتاجي و النشاطات المالية و التجارية ، والادارية ، والبيع و التخزين و الشراء من اجل تحقيق الاهداف التي اوجدت المؤسسة لاجلها.
5. هي اندماج عدة للعوامل بهدف انتاج او تبادل سلع او خدمات مع اعوان اقتصادية و هذا في اطار قانوني و اجتماعي معين ضمن شروط اقتصادية مختلفة زمانيا و مكانيا لوجود المؤسسة و حجم و نوع النشاط الذي تقوم به ، و يتم هذا الاندماج لعوامل الانتاج بواسطة تدفقات تقديرية و حقيقية .

و من خلال ما قدم من تعاريف يمكن رؤية المؤسسة وفق النظرة الحديثة على انها نظام ، وهو مجموعة من العناصر تستخدم لتحقيق هدف معين على اساس ارتباطات و علاقات فعالة و دائمة ، و عليه فان المؤسسة نظام مفتوح و متكامل تسري عبره تفاعلات العملية الانتاجية على مدخلات المؤسسة لتتوج في شكل مخرجات مستهدفة ، على ان هذا النظام يمكن ان يقسم الى انظمة جزئية.

انواع المؤسسات االاقتصادية:

توجد عدة انواع للمؤسسات يمكن تحديدها على اساس النشاط:

فهناك **المؤسسة التجارية**، والتي تقوم بشراء السلع لغرض بيعها على حالها دون اجراء أي تغيير عليها، و المؤسسة الصناعية والتي تقوم اساسا على شراء المواد الاولية ثم تحويلها لغرض الحصول على منتجات تقوم ببيعها في السوق، و توجد كذلك **المؤسسة الخدماتية** و التي تقوم اساسا بتقديم خدمات لصالح المتعاملين لغرض تحقيق الارباح.

تعريف المحاسبة العامة

هي مجموعة من الفروض والقواعد والمبادئ العلمية المتعارف عليها والتي تحكم عملية تسجيل وتبويب العمليات المالية المتعلقة بمنشأة معينة اعتماداً على مجموعة من المستندات والدفاتر والقوائم المالية وذلك بهدف تحديد نتائج أعمال ونشاط المنشأة عن فترة معينة وتصوير المركز المالي لها في تاريخ محدد.

وتعد المحاسبة بمثابة وسيلة لتوفير المعلومات المالية للإدارة وللغير حتى يتسنى لهم اتخاذ القرارات الاقتصادية ، ويتمثل الغير فى اصحاب المنشأة ، المستثمرون، المقرضون، والموردون ، وخبراء سوق المال ، والاستشارات المالية ، والمحللون الماليون، والنقابات العمالية ، والغرف التجارية ، والهيئات الحكومية المختلفة كمصلحة الضرائب....

كما تفيد المحاسبة إدارة المشروع فى مجالات شتى كالمساعدة في التخطيط ورسم السياسات وتحديد المراكز المالية للمتعاملين مع المنشأة وغيرها من الخدمات ولذا فهي تمثل بحق، كما وصفها البعض، لغة الاعمال.

اهداف المحاسبة:

تهدف المحاسبة بصفة عامة إلى توفير معلومات مالية. و تتمثل أهم هذه المعلومات المالية فيما يلي:

- تحديد نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة (ربح أو خسارة).
- تحديد المركز المالي للوحدة الاقتصادية، والذي يتمثل في مصادر أموال الوحدة واستخدامات هذه الأموال في تاريخ نهاية هذه الفترة الزمنية المعينة.

بالإضافة إلى ذلك فان المحاسبة تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الأخرى مثل:

- تحديد صافي التدفقات النقدية net cash flows للوحدة الاقتصادية خلال نفس الفترة الزمنية المعينة.
- تسجيل جميع عمليات الوحدة الاقتصادية.
- الرقابة على العمليات المالية للوحدة الاقتصادية.

مبادئ المحاسبة العامة:

إن الغرض من وجود المحاسبة هو تسجيل جميع عمليات المؤسسة، وتبيان أثرها ومعرفة إلتزامات وحقوق المؤسسة تجاه الغير من أجل تحديد المكانة المالية للمؤسسة ، ولكي تقوم المحاسبة بدورها على أكمل وجه يجب الإعتماد على عدة قواعد وأسس ومبادئ تتصف بالقوة القانونية ، حيث لا تحض البيانات المحاسبية المسجلة بالقبول إلا إذا ثبت أن المبادئ التي أتفق عليها قد طبقت بأكملها، ومن أهم هذه المبادئ:
مبدأ الإستمرارية، مبدأ دورية النتائج ، مبدأ إستقلالية الدورات ، مبدأ ثبات الطرق ، مبدأ الثبات النقدي، مبدأ التسجيل المحاسبي للتدفقات ، مبدأ بداهة الوقائع، مبدأ الحيطة والحذر، مبدأ القيد المزدوج ، مبدأ أحسن البيانات أو الموضوعية ، مبدأ الوحدة المحاسبية.

مبدأ الإستمرارية

توجد على مستوى المؤسسة وسائل مادية وبشرية والتي تجمع قصد خلق نشاط يتواصل في الزمن إذ أن المؤسسة مطالبة بإستمرار نشاطها إلا في حالة الضرورة القصوى أو الحدث الإستثنائي وبالتالي لابد من الأخذ بمبدأ سيرورة الاستغلال خاصة وأن هذا المبدأ يستعمل كأساس لقواعد التقييم على سبيل المثال فإن السلع الإستثمارية تستعملها المؤسسة كأداة عمل خلال عدة سنوات.
أما القيمة التي تسجل على مستوى المحاسبة بالنسبة لهذه السلع الإستثمارية فهي ليست القيمة السوقية وإنما قيمة الشراء منقوص منها أعباء الإهتلاكات خلال المدة التي استعملت فيها.

مبدأ دورية النتائج

بما أن نشاط المؤسسة يتواصل عبر الزمن يصبح من الضروري معرفة بصورة منظمة و دورية نتائج دورة إستغلالها ، إذن فإن الحياة الإقتصادية للمؤسسة قسمت إلى فترات متساوية أو متغيرة ، لكن على أساس القوانين الضريبية الحالية فإن المؤسسات مطالبة بإعداد وضعيتها المحاسبية على الأقل كل 12 شهرا وتمثل السنة أو فترة 12شهرا السنة المالية ، وتطابق دورة الإستغلال في أكثر الحالات السنة المدنية ، أي التي تبدأ في 01 جانفي وتنتهي في 31ديسمبر .

مبدأ إستقلالية الدورات:

بما أن نشاط المؤسسة متواصل وحياة المؤسسة مقسمة إلى فترات متساوية فمن الضروري ربط التدفقات التي قد تبرز على عدة فترات بالفترة التي أنشئت فيها و بالتالي مقارنة كل فترة بالفترات الأخرى . بما أن كل فترة تحتوي فقط على التدفقات التي تقع في هذه الفترة ، فإن الأعباء المحملة في تاريخ إختتام الدورة (أو في آخر الفترة) والتي يرجع أصلها إلى عمليات أنجزت خلال هذه الدورة المالية ، لابد أن تعود إلى هذه الأخيرة، ونفس الشيء بالنسبة للإيرادات، إذا فإن العمليات التي تحتوي عليها الوثائق المحاسبية تكون ذات مصداقية لأنها لا تهم الفترة المرجعية.
مبدأ ثبات الطرق: بما أن نشاط المؤسسة متواصل عبر الزمن، ولكي نقارن نتائج الفترات فيما بينها من الضروري استعمال نفس طرق التقييم، على سبيل المثال ولكي نقارن تغير عنصر ينتمي إلى عناصر الذمة على عدة فترات يجب أن تكون قيمة هذا الأخير في بداية الفترة المعنية ،هي نفسها في نهاية السنة التي تسبقها، إذ يجب تقييم حركات هذا العنصر بنفس الطريقة لكي تكون نتائج آخر الفترة المعنية متناسقة وقابلة للمقارنة مع نتيجة الفترة السابقة.
وإذا تطلبت الضرورة تغيير الطريقة لسبب تعديلات قد تبرز في ظروف النشاط ، فانه يجب تقييم، وشرح وتبرير هذا التعديل في الوثائق المسلمة لمختلف المستعملين للمحاسبة.

مبدأ ثبات الوحدة النقدية:

تسجيل المصاريف، الإستثمارات والإيرادات حسب قيمتها التاريخية بالعملة الوطنية وتنتج هذه التدفقات عن العمليات التي تقوم بها المؤسسة مع الأطراف الأخرى.

لكن للتعبير عن القيمة الحقيقية لبعض السلع (الأصول) وعلى سبيل المثال ، التي ترتفع قيمتها عبر الزمن فإننا نقوم بعملية إعادة التقييم لبعض ممتلكات المؤسسة.

مبدأ التسجيل المحاسبي للتدفقات : تمثل تكلفة السلعة أو الخدمة ، كمية الوحدات النقدية المستعملة قصد الحصول على هذه السلعة أو الخدمة ، لذا فان المحاسبة تسجل عدد الوحدات النقدية المطابقة لقيمة السلع والخدمات ، فهي تسجل مجموع تكاليف هذه السلع (تكلفة الشراء ، تكلفة الإنتاج.....الخ)

مبدأ الموثوقية (بداهة الوقائع): لكي يكون مستعملي المحاسبة واثقين في المعلومات التي تحتويها الوثائق المحاسبية يجب على المحاسبة أن تسجل التدفقات كما تظهر ، وبالتالي لابد من تبرير اي قيد محاسبي بوثيقة تحمل النتائج و الإمضاء ، وختم المسؤول عن العملية.

مبدأ الحيطة والحذر: يجب عدم المغامرة بتقديم وضعية محاسبية مبالغا في تقديرها ، وعادة يجب الإحتياط عند تسجيل أي حدث محاسبي قد يكون خطأ في ما بعد ، وبالتالي لا يمكن تسجيل الإيراد الا في حالة تحققه، والعكس بالنسبة للنفقة ، إذ يجب تسجيلها بمجرد احتمال وقوعها.

مبدأ القيد المزدوج: يسجل محاسبو المؤسسات عمليات عديدة ومتنوعة حسب قواعد دقيقة ويحتاجون إلى وسائل رقابة تمكنهم من اكتشاف اغلب الأخطاء في حينها.

تعتمد المحاسبة العامة ، كغيرها من المحاسبات العصرية، على مبدأ القيد المزدوج ، لما له من فوائد كبيرة في اكتشاف الأخطاء، ويشترط القيد المزدوج في كل عملية محاسبية تسجيل تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدينة للحسابات الأولى ومجموع المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الثانية ، أي يشترط توازن الحسابات وذلك بالنسبة لكل عملية.

مبدأ أحسن البيانات أو الموضوعية: لكي يستطيع مستعملو القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة فهم محتواها ، يجب أن تكون بياناتها مرضية ، أي بيانات كافية وذات معنى وواضحة (متبوعة بشروح الطرق المستعملة ...الخ) هذا يعني أن تكون لها المصداقية ، وان تعطي لها الثقة التامة من طرف مستعمليها بمختلف أنواعهم.

يتضمن مبدأ الموضوعية القواعد الواجب إتباعها، للوصول إلى النتائج حتى يتمكن المحلل من مقارنة ما أمكن من نتائج المؤسسة الأخرى ، مقارنة يقوم بها المحلل على مختلف المستويات على المستوى الوطني أو على مستوى القطاع الذي تنتسب إليه المؤسسة. وحتى تكون المقارنة موضوعية، وذات معنى في الزمان والمكان بين مختلف المؤسسات ، يجب توحيد المصطلحات والقوائم المالية مع مدى إمكانية توحيد طرق العمل، أي أن البيانات الظاهرة بالميزانية وحسابات النتائج ، بيانات دقيقة ، ولها نفس المعنى في مختلف المؤسسات ، ويعود الفضل في هذا إلى النظام المحاسبي.

مبدأ الوحدة المحاسبية (وحدة المؤسسة) : يعتبر المشروع وحدة مستقلة قائمة بذاتها ، كما أنها مستقلة عن أصحاب المشروع ، أو مقرضيه ، أو الذين يتعاملون معه فما يسجل في المشروع هي العمليات التي تخص وتؤثر على المشروع نفسه ، أي إن الوحدة المحاسبية لها وجودها المستقل عن وجود الأفراد الطبيعيين والمكونين لها ، وبالتالي لها شخصيتها المعنوية المستقلة وذمتها المالية ، وبالتبعية لها الحق في التقاضي باسمها وللغير الحق في مقاضاة المشروع.

وعلى هذا فان ما يسجل في سجلات المشروع هي الأحداث المالية الخاصة ، ولا يرد فيها اسم من أسماء خاصة بأصحاب المشروع.

تطابق الميزانية الافتتاحية مع سابقتها :(Intangibilité de bilan d'ouverture) لا بد من تطابق الميزانية الختامية في اخر االدورة مع الميزانية الافتتاحية في بداية الدورة.

تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني Prééminence de la réalité économique sur l'apparence (juridique) تسجل العمليات محاسبيا وتقدم في القوائم المالية وفق الواقع الاقتصادي وليس فقط على اساس الظاهر او الشكل القانون.

مبدأ عدم المقاصة :(Non compensation) المقاصة بين عناصر الاصول و الخصوم في الميزانية او بين عناصر المصاريف والايرادات في حسابات النتائج غير مسموح به الا بترخيص او فرضية بموجب هذا النظام المحاسبي المالي.

التدفقات:

هي حركة او انتقال السلع و الاموال بين المؤسسة و الاعوان الاقتصاديين، وتصنف الى تدفقات للمعلومات و تدفقات اقتصادية تخص حركات القيم وهذه التدفقات اما ان تكون داخلية او خارجية

التدفقات الداخلية :هي التي تتم داخل المؤسسة

التدفقات الخارجية : هي التي تتم بين المؤسسة و طرف خارجي

التدفقات الاقتصادية : هي حركة القيم داخل المؤسسة او بين المؤسسة و متعامليها

داخلية :مثل اخراج المواد الاولية من المخزن الى ورشة التصنيع

خارجية : مثل تسليم البضاعة للزبون

أنواع التدفقات الاقتصادية : تنقسم التدفقات الاقتصادية الى :

التدفقات الحقيقية : و هي حركة السلع و الخدمات و قد تكون داخلية او خارجية

التدفقات المالية او النقدية : و هي حركة الاموال و الشيكات

مثال : بين من خلال مخططات أنواع التدفقات التي قامت بها مؤسسة "س " التجارية

1. شراء بضاعة من المورد مؤسسة "ص" بمبلغ 90000 د ج
2. تسديد ثمن البضاعة للمورد مؤسسة " ص " نقدا بمبلغ 90000 د ج
3. نقل البضاعة الى مؤسسة " س "من طرف مؤسسة نقل البضائع
4. سددت مؤسسة "س" مبلغ 15000 دج لمؤسسة نقل البضائع

الحل :

التدفق الاول :تدفق حقيقي

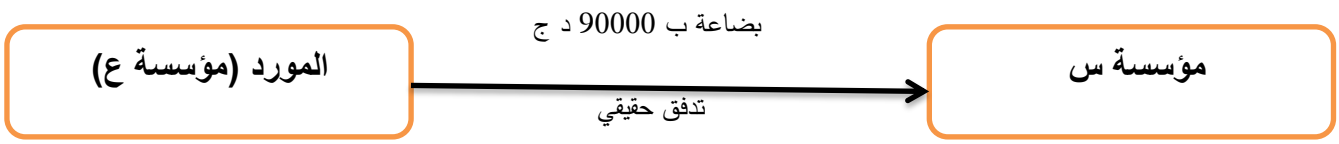

التدفق الثاني : تدفق مالي

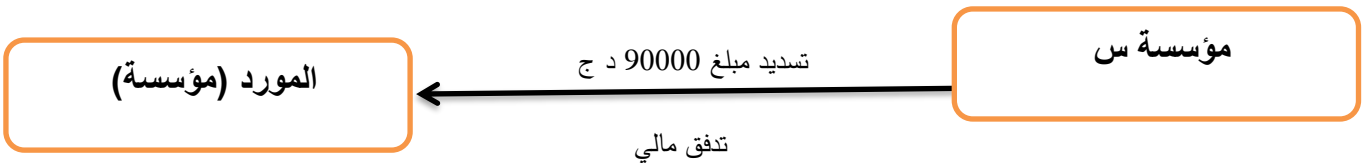

التدفق الثالث : تدفق حقيقي

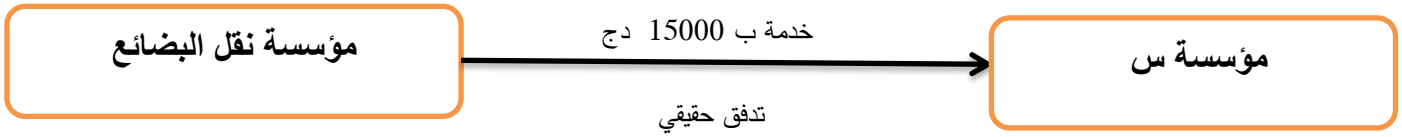

التدفق الرابع:تدفق مالي

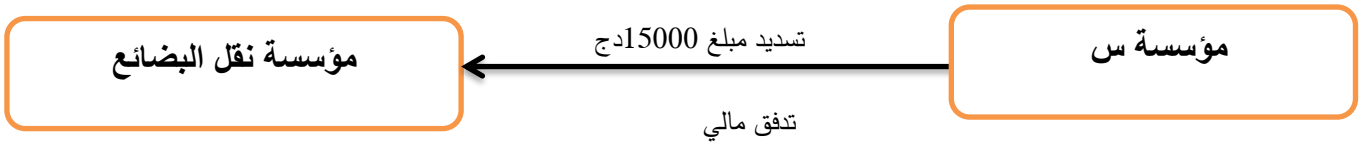

التدفقات و مقابلها :

ان كل عملية تقوم بها المؤسسة مع عون اقتصادي آخر يتم ترجمتها الى تدفقين خارجيين متساويين في القيمة و متعاكسين في الاتجاه

مثال : قامت مؤسسة "النجاح" بالعمليات التالية :

العملية 1:بيع بضاعة الى الزبون احمد بمبلغ 50000 د ج ، سدد المبلغ بواسطة شيك بنكي

العملية 02: شراء مواد تنظيف من مؤسسة "هنكل " بمبلغ 10000 دج نقدا

المطلوب : بين بمخططات مختلف التدفقات الخاصة بمؤسسة "النجاح "

العملية 1:

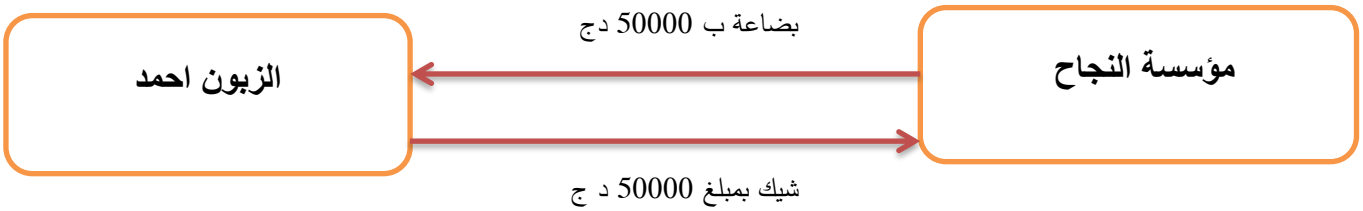

العملية 2:

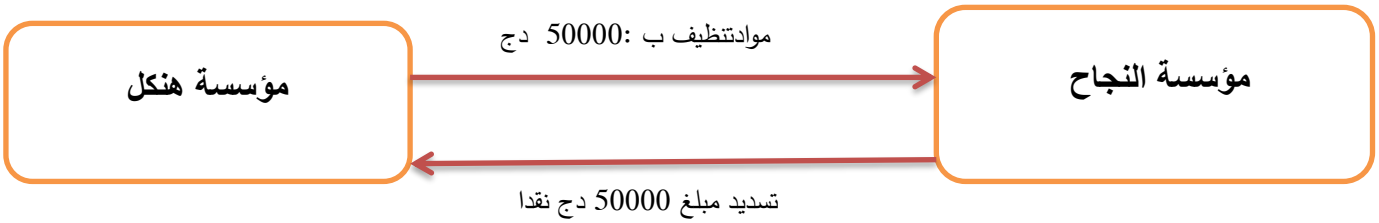

وثائق اثبات التدفقات الحقيقية :

تسلسل استعمال الوثائق: تبدأ عملية الشراء بتقديم الطلبية للبائع التي عندما يوافق عليها يحضر السلع التي يتضمنها وصل الطلب ويتم تسليمها للزبون مرفقة بوصل التسليم و الفاتورة

وصل الطلب ← وصل التسليم ← الفاتورة

وصل الطلب: هو وثيقة مطبوعة سلفا يمنحها الزبون عند القيام بتقديم طلبه للمورد

الشكل النموذجي لوصل الطلب:

وصل طلب رقم :.....

المطلوب من :.....

.....

في :.....

المجموع	سعر الوحدة	الكمية	التعيين	المرجع

وصل التسليم : هو وثيقة يحررها البائع يبين فيها للمشتري تفاصيل السلعة المرسلة له

الشكل النموذجي لوصل التسليم:

صفحة	الزبون	التاريخ

سلمت الى

سند تسليم رقم :.....

المجموع	سعر الوحدة	الكمية	التعيين

الفاتورة :هي وثيقة يعدها البائع عند عملية البيع يبين فيها للمشتري تفاصيل اسعار السلع المباعة و المبلغ الواجب تسديده وشروط عملية البيع بما فيها اجال التسديد

الشكل النموذجي للفاتورة :

فاتورة FACTEURE

رقم:.....

.....في :.....

السيد:.....

س ت رقم:.....

الرقم الجبائي :.....

الرقم المادة :.....

المبلغ	سعر الوحدة	الكمية	التعيين	الرقم

ملاحظة: قاعدة التسجيل في الدفاتر المحاسبية هي :

كل مصدر يسجل في الجانب الدائن (الجانب الايسر) و كل استعمال (اتجاه، استخدام، منتهى) يسجل في الجانب المدين (الجانب الايمن).